75-960931

الفارابي عدد خاص

المورد

مجلة تراثية فصلية . تصدرها وزارة الاعلام - الجمهورية العراقية - المجلد الرابع - العدد الثالث ١٣٩٥ - ١٩٧٥

« الفـــارابي :
من أسس الميتافيزياء
الى الحتميـــة السببيـة »

(١)
أسس الميتافيزياء الفارابية

مقدمة منهجية

بقلم الدكتور

مدني صالح

- « التصور » و « التصديق »
- « الوجوب » و « الامـكان » و « الوجـود »
- « الامكان » و « الوجود » و « ممكن الوجود »
- «الوجوب» و «الوجود» و «واجب الوجود»
- مراحل المسالة الكونية .
- من « الميتافيزيـــاء » الى « التصـــوف » « عبر اللاهوت »
- « الحكمـة » و « السبب الاول » والوجود المطلـق .
- الوجود المطلق ومصدر المعـرفة والاخـــلاق والوجـود
- النقدية الفارابية من الواقعية الى الظاهراتية.

ان التصور عند الفارابي نوعان ، « فمـن التصور ما لا يتم الا بتصور يتقدمه كمـــا لا يمكن تصور الجسم ما لا يتصـــور الطول والعـرض والعمق[١] » ، فتصور الامتداد في الابعاد الثلاثـة من مستلزمات تصور الجســـم الـذي هـــو الممتد .. فصورة الجسم اذن مسبوقة بتصـــور الامتداد في الابعاد الثلاثة ولا يمكن تصور الجسـم ما لم يسبق هذا التصور الى الذهن تصـــور الطول والعرض والعمق .. « وليس يلزم ذلـك في كل تصور ، بل لابد من الانتهاء الى تصـــور يقف ولا يتصل بتصور يتقدمه كالوجوب والوجود والامكان ، فان هذه لا حاجة بها الى تصور شيء قبلها يكون مشتملا بتصورها بل هذه معان ظاهرة صحيحة مركوزة في الذهن »[٢] ..

فالوجوب والوجود والامكان تصورات غـير مكتسبة بالتجربة ، وغير مستخلصة بالتجريد من المحسوسات ، وغير قائمة على تصورات سابقـة انما هي افكار فطرية من طبيعة العقل « وانها قائمة في الذهن غير مسبوقة بمقوم ، فهي واضحـــة بذاتها وضوحا لا يفتقر الى توضيح مـن تصـــور سابق » .

فالوجوب والوجود والامكان تصورات كلية مطلقة مجردة سابقة الوجود في الذهن على وجود الواجب والوجود والممكـن .. والفارابي بهـذا عقلي غير حسي بحال من الاحوال اعتمـاد الملاحظة الحسية والتجريد العقلي كأساس لنشوء التصورات الذهنية ..

وبعيدا عـن كل مستدعيات النقد وعـــن كل دوافع واسباب الاختلاف التي قد تضج براس حسي تجريبي نرى ان من مستلزمات فهـــم وتبسيط الفارابي ان نبدأ دراسـته من منطلقاته الاساسية التي منها الوجوب والوجود والامكـان تصورات ذهنية واضحة بذاتها وانها ضروريـة قبلية غير مكتسبة بحال من احوال اكتساب الافكار.

هذا مـن جهة التصورات .. اما من جهـة التصديق فالتصديق نوعان ، « ومن التصديـق ما لا يمـكن ادراكه ما لم يـدرك قبـله اشـــياء اخر : كما نريد ان نعلم ان العالم محدث ، فيحتاج اولا ان يحصل لنا التصديق بان العالم مؤلف ،

وكل مؤلف محدث .. ثم نعلم ان العالم محدث(٣) وهذا نوع من تصديق غير مدرك بذاته انما هو بحاجة حصول القناعة بتصديقات يقوم بها ادراكه .. فهو نتيجة لقياسي لابد من حصول التصديق بمقدمتيه : « ان العالم مؤلف » و « كل مؤلف محدث » .. لكن التصديق « ان العالم محدث » « لا محالة ينتهي .... الى تصديق لا يتقدمه تصديق يقع به التصديق(٤) .. وهذا منطلق آخر من منطلقات الفارابي الاساسية ..

ودعنا نكن ـ مثلما نحن في حقيقة واقع الامر ـ معلمين اجل صفاتنا قدرا الصبر على الصعب المستغلق حتى تنحل عنه روابط التعقيد ، واعلى وظائفنا طرا الفهم الواضح المطابق لواقع حال القضية موضوع الدرس وتبسيط المدروس .. ونحن اذ كثيرا ما نتساوى بالقدرة على الصبر ، وبالحيلة على فك صعوبات القضايا المعقدة ، وبالفهم المطابق لواقع حال موضوع الدرس . نختلف ـ حتى يقل ان يتفق اثنان ـ بطرائق التبسيط التي منها ـ وهي كثيرة لا تحصى بعدد يحد حد الجمع والمنع ـ البداية من اوليات منطلق الموضوع ..

فما اوليات منطلق الفارابي هذا الفيلسوف المرتبك العبارة الصعب الاسلوب المزدحم بالتكرار واعادة المعاد وتكرار المكرور ؟

انها ان « الوجوب » « والوجود » « والامكان » تصورات واضحة بذاتها في الذهن ، فهي افكار قبلية غير مكتسبة .. وان « حدوث العالم » تصديق ينتهي الى تصديق لايتقدمه تصديق فهو حكم لا يقوم في النهاية على حكم آخر ..

والموجودات ـ اعتمادا على بداهة «الوجوب» ، « والوجود » ، و « الامكان » ـ نوعان :ـ

« احدهما اذا اعتبر ذاته وجب وجوده ويسمى واجب الوجود ...(٥) » .

وجلي ان (ممكن الوجود) هو (الموجود بالقوة) وان (واجب الوجود) هو (الموجود بالفعل) ..

وبين الامكان والوجوب حال بين الحالين : حال القوة وحال الفعل ، ومنزلة بين المنزلتين : منزلة (ممكن الوجود) ومنزلة (واجب الوجود) .. ويطلق الفارابي على هذا الوسط ـ المفترض بين بين اسم (ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بغيره) ويستثمر هذا المفهوم المفترض «آ» لتاكيد ان الشيء لا يمكن ان يكون علة وجود ذاته ، وذلك لان الامكان دليل على فاعلية العلة « ب » لتأكيد ان تصديق (حدوث العالم) لابد من قيامه بنفسه كتصديق واضح بنفسه ، اذ لا يمكن تسلسل الممكنات اسبابا وعللا لخروجها الى الوجود الى ما لا يتناهى من تعاقب الفعل على القوة والقوة على الفعل .. ويثبت الفارابي التأكيدين على نحو ما يلي :ـ

« ان كان (ممكن الوجود) اذا فرضناه غير موجود لم يلزم منه محال فلا غنى بوجوده عن علة ، واذا وجب صار بغيره فيلزم من هذا انه كان مما لم يزل (ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بغيره) وهذا الامكان اما ان يكون شيئا فيما لم يزل ، واما ان يكون في وقت دون وقت .. والاشياء الممكنة لا يجوز ان تمر بلا نهاية في كونها علة ومعلولا ، ولا يجوز كونها على سبيل الدور ، بل لابد من انتهائها الى شيء واجب هو الموجود الاول ، فالواجب الوجود متى فرض غير موجود لزم منه محال .. ولا علة لوجوده(٦) « وهو الموجود الذى لا يمكن ان يكون له سبب به او عنه اوله وجوده فانه ليس مادة ولا قوامه في مادة ولا في موضوع اصلا ، ولا ايضا له صورة ، ولو كان كذلك لكان قوامه بجزئية الذين منهما ائتلف (المادة والصورة) ، ولكان لوجوده سبب ، فان كل واحد من اجزائه سبب لوجوده (وهذا لا يجوز) وقد وصفنا انه سبب اول »(٧) وهو السبب الاول لوجود الاشياء ، ويلزم ان يكون وجوده اول وجود وان ينزه عن جميع انحاء النقص ، فوجوده اذن تام ، ويلزم ان يكون وجوده اتم الوجود ، ومنزها عن العلل مثل المادة والصورة والفعل والغاية .. ولا ماهية له مثل الجسم اذا قلت موجود ، فحد الموجود شيء ، وحد الجسم شيء ، سوى انه واجب الوجود »(٨) « ولا ايضا لوجوده غرض وغاية حتى يكون ، انما وجوده ليتم تلك الغاية وذلك الغرض ، والا لكان يكون ذلك سببا ما لوجوده ، فلا يكون سببا اولا ... ولا ايضا استفادة وجوده من شيء اخر اقدم منه ، وهو من ان يكون استفاد ذلك مما هو دونه ابعد »(٩) .. و(واجب الوجود) بنفسه ١ ـ تام ، ٢ ـ ليس كمثله شيء ، ٣ ـ وان وجوده عين ذاته .

ويعرف الفارابي التام على ما يلي :ـ

« هو ما لا يمكن ان يوجد خارجا منه وجود من نوع وجوده وذلك في اى شيء كان ، لان التام فى العظم هو ما لا يوجد عظم خارجا منه ، والتام في الجمال هو الذي لا يوجد جمال من

نوع جماله خارجا منه ، وكذلك التام في الجوهر هو مالا يوجد شيء من نوع جوهره خارجا منه، وكذلك كل ما كان من الاجسام تاما لم يمكن ان يكون من نوعه شيء اخر غيره »(١٠) ..

ويعتمد الفارابي هذا التعريف للتام اساسا لوحدانية الواجب الوجود بالبرهان التالي :ـ

« اذا كان الاول تام الوجود لم يمكن ان يكون ذلك الوجود لشيء اخر غيره . فاذن هو منفرد بذلك الوجود وحده . فهو واحد من هذه الجهة(١١) » ..

وجلي ان الفارابي لم يبرهن بما تقدم من تعريف التام على ان واجب الوجود تام ، وذلك لان تعريف التا م لا يفيد بالضرورة ان موضوعا ما تام او غير تام مالم يكن هذا الموضوع تاما او غير تام ، اما بدليل اخر غير تعريف التام ، او بصورة انطباق تعريف التام عليه .. و « واجب الوجود بنفسه » ان كان تاما بدليل برهان مقنع فان صفاته حينئذ ستكون التعريف الجامع المانع للتام .. لا ان يكون تعريف التام دليلا على تمام (الواجب وجود بنفسه) .. وهذا ما نستطيع تبسيطه بالتحليل على نحو ما يلي :ـ

ليكن (التام) = س .

وليكن تعريفه = ص .

وليكن (واجب الوجود بنفسه) = س' .

ان (س) في هذه الحالة لا يساوى (س') بمحض ان (س) = (ص) كما يرى الفارابي ، لكن (س) = (ص) اذا كان (س) = (س') الامر الذي نذهب اليه ..

هذا من جهة التمام . اما من جهة الوحدانية فنرى ان الفارابي قد قدم برهانا يفيد التفرد او التوحد بصفات .. وجلي ان التوحد والانفراد بالصفات لا يفيد الوحدانية ولا يثبت الوحدة مالم نبرهن على صحة « ان المتفرد بصفات ما او بكل صفاته واحد بحكم هذا التفرد» فيكون هذا دليلا على الوحدانية بعد البرهنة على صحة « ان الواجب الوجود بنفسه متفرد بصفاته ضرورة » فيكون البرهان على نحو ما يلي :ـ

التفرد بالصفات يفيد الوحدة ..

واجب الوجود بنفسه متفرد بصفاته ..

∴ واجب الوجودبنفسه واحد ..

لكن التفرد بالصفات لا يفيد الوحدة ضرورة ، انما الذى يفيد الوحدة ضرورة استحالة الكثرة ، وان البرهنة على صحة (استحالة الكثرة) في (واجب الوجود بنفسه) قائمة في تأكيد الفارابى على ان الشيء لا يمكن ان يكون علة وجود ذاته وذلك لان الامكان دليل على الافتقار الى علة ، ولان المرور من حالة الوجود بالامكان الى حالة الوجود بالوجوب دليل على فاعلية العلل ، لكن تداعي العلل وتسلسلها الى مالا يتناهي يفضي الى محال يلزم منه تصديقين اولهما (ان هذا العالم الممكن الوجود بنفسه الواجب بغيره محدث بحكم ضرورة الوقوف عند علة اولى لا علة لها) وثانيهما (وحدانية هذه العلة الاولى التي هي « الواجب الوجود بنفسه » هي وحدانية تكتسب تصديقها من وحدة اللانهاية فهي في اللانهاية واللانهاية صفة « الواجب الوجود بنفسه » حيث لجميع الممكنات ـ وكل ما سواه ممكن ـ بدايات تحتم الحدوث وليس له بداية ، لانه لو كانت له بداية لاستحال على الفارابى ان يفترضه (واجب وجود) .

وقصارى القول ان وجود ووحدانية واجب الوجود قائمة على تصديق هو (ان هذا العالم محدث) وهو تصديق قائم على تصورات هي :

(الوجود) و (الوجوب) و (الامكان) ..

وهكذا يساعدنا الفارابي على تثبيت مفهوم مقنع لاسس الميتافيزياء .. انها تقوم ، اول وآخر ما تقوم على تصور او تصورات واضحة بالنسبة للمفترض ، ومعتبطة اعتباطا بالنسبة لاخرين ، يقع اختيارهم على تصور او تصورات اخرى ، فتكون واضحة بنفسها ، وقائمة في الذهن قياما عقليا سابقا على التجربة ، فيقيمون عليها ـ ما طال تداعي الافكار واتسعت دائرة التداعي ضمن حدود الضوابط المنطقية ـ نظما ميتافيزيائية تستمد شرعيتها من حسن الدفاع عن واقعية ما يتبادر الى اذهانهم من تصور غير مستفاد من تصور سابق وغير مستمد بالتجريد العقلي من معطيات الحواس فهو كلي مطلق مجرد واضح بذاته وقائم في الذهن ومنه عند الفارابي (الوجوب) و (الوجود) و (الامكان) التصورات التي صاغ منها الفارابي التشكيلات التالية :ـ (ممكن الوجود) و (واجب الوجود) و (ممكن الوجود بنفسه واجب الوجود بغيره) واعتمدها اساسا للتصديقات التالية :

ممكن الوجود يتضمن بالضرورة الافتقار

الى علة فاعلة يصير بها ممكن الوجود بنفسه واجبا بغيره ..

لكن التسلسل بهذا الغير يجب ان يقف عند تصديق قائم بذاته وهذا التصديق هو ان واجب الوجود واجب بذاته والا لما تناهي تسلسل تعاقب الممكنات اسبابا وعللا بعض لبعض .

فواجب للوجود اذن هو السبب الاول .. وهذه حقيقة فارابية قائمة على تصديق (ان هذا العالم محدث) ، وهو في نظر الفارابي تصديق ليس بحاجة الى ان يتقدمه تصديق ..

و (وجوب الوجود بالذات) لا ينقسم بالفصول ، فلو كان له فصل لكان الفصل مقوما له ، وكان داخلا في ماهيته ، وهو محال ، اذ ماهية الوجود نفسه .. و (وجوب الوجود) لا ينقسم بالحمل على كثيرين مختلفين بالعدد ، والا لكان معلولا ... و (وجوب الوجود) لا ينقسم باجزاء القوام مقداريا كان ، او معنويا ، والا لكان كل جزء من اجزائه اما واجب الوجود فكثير الوجود ، واما غير واجب الوجود ، فهو اقدم بالذات من الجملة ابعد في الوجود »(١٢) ... « وايضا فانه غير منقسم بالقول الى اشياء بها تجوهره وذلك لانه لا يمكن ان يكون القول الذى يشرح معناه يدل على جزء من اجزائه او على جزئيه يتجوهر به ، فانه ان كان كذلك كانت الاجزاء التى بها تجوهره اسبابا لوجود المحدود وعلى جهة ما يكون المادة والصورة اسبابا لوجود المركب منهما وذلك غير ممكن فيه اذا كان اولا وكان لا سبب لوجوده اصلا(١٣) . « وقوامه لا بوجود شيء آخر بل هو مكتف بذاته عن أن يستفيد الوجود من غيره وانه لا يمكن ان يكون جسما اصلا ولا في جسم وان وجوده وجود اخر خارج عن وجود سائر الموجودات ولا يشارك منها في معنى اصلا ، بل ان كانت مشاركة ففي الاسم فقط ، ولا في المعنى المفهوم من ذلك الاسم(١٤) ..

وكل هذا ضرب من ضروب تداعي الافكار تداعيا لا يرقى الى مرتبة البرهان على وحدة (واجب الوجود) انما يقف عند حدود وصف ما لا يمكن أن يكون (واجب الوجود) لأن (واجب الوجود) واحد بفعل التصديق الثابت (ان هذا العالم محدث) وهو تصديق لازم لتصديق امتناع الممكنات الى ما لا نهاية ووجوب الانتهاء الى واجب وجود اول واحد بحكم كونه لا متناهيا ..

ويكثر مثل هذا التداعي الفكري الحر عند الفارابي . فيبتعد به عن شكليات طرح القضية الفلسفية ومستلزمات الضبط المنطقي للمسائل الميتافيزيائية ، ويسلمه الى ضرب من ضروب الانبهار الصوفي عبر حدود المحاكمة الفلسفية ، فينبهر بانوار (واجب الوجود) ويتعطل المنطق وتتلاشى القدرة على الادراك : ـ

« ان افراط كماله يبهرنا ، فلا نقوى على تصوره على التمام كما ان الضوء هو اول المبصرات واكملها واظهرها ، به يصير سائر المبصرات مبصرة(١٥) .. فانه كلما كان اكبر كان ابصارنا له اضعف ، ليس لاجل خفائه ونقصه ، بل هو في نفسه على غاية ما يكون من الظهور والاستنارة ، ولكن كماله بما هو نور يبهر الابصار عنه .. كذلك قياس السبب الاول والعقل الاول والحق الاول»(١٦) الذي هو واجب الوجود ..

فالفارابي منبهر بكمال (واجب الوجود) (الحق الاول) (السبب الاول) ، وانه من شدة الانبهار معطل كل قدرات العقل على الادراك .. وهذه قناعة (سايكو ـ صوفية ـ فارابية) لا ترقى بالفيلسوف شيئا في مراتب المنهج الفلسفي المنطق، لكنها تمهد له درب صعود في مراتب المعراج الصوفي متى شاء وما قدر على الصعود ان نظريا او عمليا سواء عندنا بالحساب ، فليس من شأن اهتمامنا الراهن الان تعيين مدى توغل الفيلسوف في مباحث النظرية الصوفية او مدى تصاعده عمليا في مراقى المعراج الصوفي نحو الذات الالهية : ذات (الحق الاول) = (السبب الاول) = (واجب الوجود) الذي « ربما هو نور يبهرالابصار فتحار الابصار عنه» كما يقررالفارابى .انما اردنا الوصول الى هذا التقرير لكى نعتمده دلالة على وعي الفارابي للمسألة الوجودية كونيا او المسألة الكونية وجوديا على ثلاثة مستويات تتعاقب مرحليا عبر ثلاث مراحل على نحو ما يلي من الترتيب :ـ

آ ـ مرحلة ميتافيزيائية ، تنطلق من (التصور) الذى ليس بحاجة الى (تصور) يسبقه وتنتهي بالتصديق الذى ليس بحاجة الى (تصديق) يسبقه .. انها تبدأ من تصور واضح بذاته وتنتهي بتصديق واضح بذاته ..

ب ـ مرحلة لاهوتية ، تبدأ بتداعي الافكار حول لزوم ما يلزم من افتراض حقيقة (واجب الوجود) ، وتنتهي بقعود هذا التداعي الحر عن الارتقاء الى مستوى المحاكمة الفلسفية المبرمجة منهجيا ضمن حدود الضوابط المنطقية .

ج ـ مرحلة صوفية ، تبدأ من عند حد افتراض وجود (واجب الوجود) كضرورة لازمة من مستلزمات التسليم بنهائية التصديق « ان هذا العالم محدث » ، ومن عند حد تداعي الافكار حول صفات (واجب الوجود) ومن عند حد (الانبهار) وعدم القدرة على (الادراك) ..

وقصارى القول تلخيص نعتمده مقدمة منهجية لدراسة المسألة الميتافيزيائية عند الفارابي على نحو ما يلي من مراحل التطور :ـ

تبدأ المسألة بتصور يقف ولا يتصل بتصور يتقدمه .. ويعتمد الفارابي (الوجوب) و(الوجود) و (الامكان) تصورات لا حاجة بها الى تصور شيء قبلها .. فهي واضحة بذاتها قبلية مركوزة في الذهن وغير مكتسبة ..

وترقى المسألة الى ضرورة افتراض وجود (واجب الوجود) كتصديق نهائي لازم لضرورة نهائية التصديق « ان العالم محدث » فهو تصديق لا محالة ينتهي الى تصديق لا يتقدمه تصديق يقع به التصديق .. وتقف المسألة الميتافيزيائية عند هذا الحد ويبدأ الفارابي بتداعي افكار حول صفات (واجب الوجود) .

لكن هذا التداعي الفكرى لا يرقى الى مرتبة البرهان . وعند هذا الحد يبدأ احساس الفارابي بالانبهار مقرا بعجز العقل عن ادراك (واجب الوجود) وذلك لان افراط كماله يبهرنا فلا نقوى على تصوره على التمام .. وما بعد الانبهار تصوف يقرر الفارابى ضمن حدوده ان ان مسألة ادراك الانسان لواجب الوجود الذي هو الجوهر الاول متعلقة بمدى قدرة الانسان على مشابهة هذا الجوهر الاول « ويجب اذا كنا نحن ملتبسين بالمادة كانت هي السبب في ان صارت جواهرنا جواهر يبعد عن الجوهر الاول اذ كلما قربت جواهرنا منه كان تصورنا له اتم وايقن واصدق »(١٧) ..

وهكذا يتم تطور المسألة الكونية عند الفارابي من الميتافيزياء الى التصوف عبر اللاهوت .

ويعرف الفارابي الحكمة بانها « علم الاسباب البعيدة التي بها وجود سائر الموجودات ووجود الاسباب القريبة للاشياء ذوات الاسباب(١٨) .. فالحكمة التي هي الفلسفة تعني العلم بالاسباب وتغير التغير والصيرورة والتبدل بالاسباب الفاعلة المؤثرة التي « وان كانت كثيرة فانها ترتقي على ترتيب الى وجود واحد هو السبب في وجود تلك الاسباب البعيدة وما دونها من الاسباب القريبة ، وان ذلك الواحد هو الاول في الحقيقة(١٩) وهو الموجود الذى لا يمكن ان يكون له سبب به أو عنه أوله وجوده(٢٠) « وقوامه لا بوجود شيء اخر بل هو مكتف بذاته عن ان يستد الوجود من غيره وانه لا يمكن ان يستفيد الوجود اصلا من غيره . وانه لا يمكن ان يكون جسما ولا في جسم ، وان وجوده وجود اخر خارج عن وجود سائر الموجودات ولا يشارك شيئا منها في معنى اصلا بل ان كانت مشاركة ففي الاسم فقط لا في المعنى المفهوم من ذلك الاسم ، وانه لا يمكن ان يكون الا واحدا فقط ، وانه الواحد في الحقيقة وانه هو الذى افاد سائر الموجودات الوحدة التى بها صرنا نقول لكل موجود انه واحد ، وانه هو الحق الاول الذى يفيد غيره الحقيقة ويكتفي بحقيقته عن ان يستفيد الحقيقة عن غيره ، وانه لا يمكن ان يتوهم كمال زايد فضلا عن ان يوجد ، ولا وجود اتم من وجوده ولا حقيقة اكثر من حقيقته ولا وحدة اتم من وحدته(٢١) » .. وكل هذا منسجم مع ما يذهب اليه الفارابي حول الغاية من الفلسفة اذ يقرر (واما الغاية التى يقصد اليها في تعليم الفلسفة فهي معرفة الخالق تعالى ، وانه واحد غير متحرك وانه العلة الفاة الفاعلة لجميع الاشياء ، وانه المرتب لهذا العالم بجودة وحكمة وعدله »(٢٢) ..

فالحكمة التي هي الفلسفة عند الفارابي تعني رد الكثرة الى الوحدة الماثلة في (واجب الوجود) الذي هو (الخالق تعالى) (الواحد) (الغير متحرك) الفاعل بجوده وحكمته وعدله .. ولا شك ان نسبة الفعل الى (الجود) و (الحكمة) و (العدل) وضع من اوضاع انتهاء المسألة الميتافيزيائية الى تخوم اللاهوت والتصوف حيث تختلط المسألة الاخلاقية الجمالية بالمسألة الفلسفية فينعكس هذا الاختلاط على كل تفصيلات المسألة الفلسفية بما فيها السببية فترد الظواهر الى اسباب وترد الاسباب الى اسباب واسباب حتى حد استحالة التسلسل بالممكنات الى ما لا يتناهى فتلزم من هذه الاستحالة ضرورة تصديق « ان العالم محدث » فضرورة وجود (واجب الوجود) كسبب اول تنتهى اليه جميع الاسباب فيكون بفعل جوده وحكمته وعدله سببا لوجود وفاعلية جميع الاسباب القريبة .. والذى لا تكون الموجودات على حال الا بقدر المشاركة بالاسم .. والسبب الاول اضافة الى كونه (الوجود المطلق) فهو (الخير المطلق) فالموجودات

لا توجد ولا تكون على حال من الخير الا بقدر مشاركتها (الوجود المطلق) بصفة من صفاته وهي مشاركة اسمية بالاسم دون المعنى .. وهذا منطلق افلاطونى صرف يصير به (السبب الاول) الذى هو (واجب الوجود) مثال الخير المطلق الذى هو مصدر المعرفة والاخلاق والوجود عند افلاطون .

لكن ثمة ما يميز الفارابي جوهريا من افلاطون فمثال الخير المطلق تصور اول بينما (واجب الوجود) عند الفارابي ضرورة وجود من مستلزمات تصديق « ان العالم محدث » الا ان شيئا قلب المسألة على وجه آخر وقلنا ان مثال الخير المطلق الافلاطوني ضرورة وجود من مستلزمات نقص العدل في العادل ونقص الجمال في الجميل ، فالعادل مثل الجميل جزئي نسبي محسوس ، والعدل مثل الجمال كلي مطلق مجرد ، والجزئي النسبي المحسوس لا يفيدنا الكلي المطلق المجرد بحال من احوال التجريد .. فافتراض ضرورة وجود مثال الخير الاعظم من مستلزمات تحقق صفاته في المسميات التى هي في لغة الفارابي الاشياء الممكنة الوجود التي لا يتحقق لها وجود على نحو من الانحاء الا بالمشاركة الاسمية بصفة من صفات (واجب الوجود) الذى (هو السبب الاول) ومصدر المعرفة والاخلاق والوجود ..

وهكذا تنتهي المسألة الميتافيزيائية بالفارابي الى تقديه ظاهراتيه .. فالحقيقة واحدة لا غير ... انها (الواجب الوجود) هو (السبب الاول) و (الحق الاول) وان كل ما سواه محض ممكنات لا تصير واجبة الآبه كعلة بعيدة لجميع العلل ، وان هذه الممكنات لا تصير على نحو من انحاء الوجوب الا بقدر ما تتجلى فيها من صفات الاول ، وهذا التجلي لا يحصل بمشاركة حقيقية بالفعل ، بل تحصل بالمشاركة بالاسم ، فتكون الموجودات على نحو من الانحاء كظاهرات مشاركة بالاسم لصفات الوجود الحق الذى هو الحقيقة الوحيدة ...

فواجب الوجود ، حينئذ هو الوجود الواقعي المطابق لواقع حال الذهن للموضوع ، اما غيره من الموجودات فمحض ظاهرات تتجلى فيها خصائص الوجود الواقعي المطلق فتخرج من الامكان الى الوجود او من القوة الى الفعل حسب المشاركة بالاسم لا بالجوهر .. فليست حينئذ ، ثمة مشاركة جوهرية لعالم الممكنات مع الحقيقي الواقعي الذي هو الفكر الكلي المطلق المجرد ومصدر الاخلاق والمعرفة والوجود » .

فهناك اذن الحقيقي الواقعي ، وهو واجب الوجود ...

وهناك الظاهرات وهي كل ما سواه .. وليس للظاهرات التي هي الممكنات وجود حقيقي واقعي على اى نحو من الانحاء ..

وهكذا تصل المسألة الميتافيزيائية بالفارابي عبر مراحل تطورها الى نقدية ظاهراتية حادة فيها ملامح من نقدية « افلاطون » وفيها استباق لظاهرية « كانت » وفيها اصالة فارابية تستحق الدرس باحترام وتستحق وقفة مقارنة عبر حدود اهتمامنا الراهن الذى لم يكن غير ملاحظات منهجية حول اسس الميتافيزياء عند الفارابي : غير مدعين لدراستنا هذه من الفضائل سوى اصالة المنطلق والجدة في طرح ومعالجة الموضوع ، كمسألة فلسفية تستزيد منا الدرس ، وتستحث فينا القدرة على النقد والمقارنة وتوسيع الموضوع ..

الهوامش :

١ و ٢ و٣ و٤ : رسالة عيون المسائل ، ص ٥٦.
٥ و٦: رسالة عيون المسائل ، ص ٥٧ .
٧ : آراء اهل المدينة الفاضلة ، ص ٢٣ .
٨ : رسالة عيون المسائل ، ص ٥٧ .
٩ : آراء اهل المدينة الفاضلة ، ص ٢٤ .
١٠ و١١ : آراء اهل المدينة الفاضلة ، ص ٢٦ .
١٢ : فصوص الحكم ، ص ٦٨
١٣ : آراء اهل المدينة الفاضلة ، ص ٦٩ .
١٤ : الفصول المدني ، ص ١٢٧ .
١٥ : آراء اهل المدينة الفاضلة ، ص ٣٣ .
١٦ و١٧ : آراء اهل المدينة الفاضلة ص ٣٤ .
١٨ و١٩ : الفصول المدنى ، ص ١٢٦ .
٢٠ : آراء اهل المدينة الفاضلة ، ص ٢٤ .
٢١ : الفصول المدني ، ص ١٢٦ و١٢٧ . وآراء المدينة الفاضلة ، ص ٢٤ .
٢٢ ما ينبغي ان يقدم قبل تعلم فلسفة ارسطو ، ص ١٣ .

المراجع :

الفارابي : ـ
« آراء اهل المدينة الفاضلة » ، تحقيق البير نصرى نادر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٥٩ .
« الفصول المدني » ، تحقيق دنلوب كيبردج ١٩٦١ .
« رسالة عيون المسائل » و « فصوص الحكم » تحقيق ديتريصي في مجموعة « الثمرة المرضية » ، ليدن ١٨٩٠ .
« ما ينبغي ان يقدم قبل تعلم فلسفة ارسطو » في مجموعة « مبادىء الفلسفة القديمة » تحقيق المكتبة السلفية ، مطبعة المويد ، القاهرة ١٩١٠ .

(٢)

الفارابي والحتمية السببية

يؤكد الفارابي ضرورة العلة للمعلول وحتمية السببية بصيغة واضحة وضوح القول الفصل فيقول : « كل ما لم يكن فكان فله سبب »(١) .. ومعلوم ان ما لم يكن فكان هو (الممكن الوجود) الذي لا يصير وجوده واجبا متحققا بالفعل الا بعلة تكون سببا لحركة الممكن من حالة ما هو بالقوة الى حالة ما يصير اليه بالفعل .

« ولن يكون المعدوم سببا لحصوله في الوجود(٢) .. فلكل ما يحدث في عالم الممكنات من صيرورة وتغير وتبدل وكون وفساد سبب معلوم متحقق فعلا بالوجود ، لان المعدوم لا شيء وليس اللا شيء مما يتصف بما قد يكون به سببا لشيء . « والسبب اذا لم يكن سببا ثم صار سببا فلسبب صار سببا »(٣) فالاسباب حينئذ تستحدث بعد ان لم تكن . ولما كان « كل مالم يكن فكان فله سبب » فالعوامل الفاعلة تصير اسبابا كلما اكتسبت الوجود كاسباب بفعل اسباب اخرى تحركها من حالة السبب بالقوة الى حالة السبب بالفعل او من حالة السبب الممكن الى حالة السبب الواجب الفعل والتاثير كعامل فاعل .. لكن سلسلة العوامل الفاعلة لا تتسلسل الى لا ما يتناهى عللا واسبابا بل تنتهي « الى مبدء يرتب عنه اسباب الاشياء على ترتيب علمه بها فلن تجد في عالم الكون طبعا حادثا او اختيارا حادثا الا عن سبب » ... وفي هذا تمييز للظاهرة الطبيعية باسم (الطبع الحادث) من الظاهرة الانسانية باسم (الاختيار الحادث) ونسبة سلسلة الاسباب « الى سبب الاسباب »(٤) الذى تتناهى اليه الاسباب مثلما تتناهى سلسلة الممكنات الى (واجب الوجود) الذي هو سبب الاسباب الذي تنتهي اليه حتمية تنسيق الحوادث (طبيعية) و (اختيارية) .

« ولا يجوز ان يكون الانسان مبتدئا فعلا من الافعال من غير استناد الى الاسباب الخارجية التي ليست باختياره ... فان ظن ظان انه يفعل ما يريد ويختار ما يشاء استكشف عن اختياره »(٥). وهذا يعني ضرورة الكشف عن حقيقة ما يتوهمه حرية اختيار بسؤال فيسأل عن جوهر حقيقة الاختيار الذى هو لا شك فعل : « هل هو حادث فيه بعدما لم يكن او غير حادث ؟ فان كان غير حادث فيه لزم ان يصحبه ذلك الاختيار منذ اول وجوده ، ويلزم ان يكون مطبوعا على ذلك الاختيار لا ينفك عنه ولزم القول بان اختياره مقتضى فيه من غيره . وان كان حادثا ، ولكل حادث سبب محدث فيكون اختياره عن سبب اقتضاه ومحدث احدثه ، فاما ان يكون هو او غيره، فان كان هو بنفسه فلا يخلو اما ان يكون ايجاده الاختيار بالاختيار وهذا يتسلسل الى غير النهاية او يكون وجود الاختيار فيه لا بالاختيار فيكون محمولا على الاختيار من غيره وينتهي الى الاسباب الخارجية عنه التي ليست باختياره فينتهي الى الاختيار الازلي»(٦) .. فلا اختيار للانسان ولا مصادفة في الطبيعة فالطبع الحادث مثل الاختيار الحادث يستند الى الاسباب المنبعثة عن الارادة الازلية المنسقة لحتمية كل ما يحدث باسباب يرتبط بعضها ببعض ارتباطا سببيا بالضرورة والاضطرار وتنتهي بالاول : واجب الوجود وسبب اسباب كل ما يحدث طبعا في الطبيعة او اختيار في الانسان ..

وقصارى القول فاحساس الانسان بحرية الاختيار محض وهم يتلاشى عند حد ان الاختيار حادث مثلما الحدث في الطبيعة حادث ولهذا الحادث اسباب محتومة بسلسلة علل تتناهى الى سبب الاسباب الذى هو الارادة الازلية المنسقة لحتمية فعل سلسلة الاسباب في كل ما كان بعد ان لم يكن من الحوادث طبيعية كانت او انسانية فهي عند الفارابي سواء ، فلا مصادفة في الطبيعة ولا حرية للانسان ..

و « العلل والاسباب اما ان تكون قريبة واما ان تكون بعيدة .. فالقريبة معلومة مضبوطة على اكثر الامور : وذلك مثل حمى الهواء من انبثاث ضوء الشمس فيه .. والبعيدة قد يتفق ان تصير مدركة معلومة مضبوطة ، وقد تكون مجهولة .. فالمضبوطة المدركة منها : كالقمر يمتلىء ضوءا ويسامت بحرا فيمتد فيسقى الارض فينبت الكلأ فيرتعها الحيوان فيسمن فيربح عليها الانسان فيستغنى »(٧) .. اما المجهولة المستعصية على الادراك فهو « ان يحدث في العالم امور لها اسباب بعيدة جدا فلا تضبط لبعدها فيظن بتلك الامور انها اتفاقية : مثل ان يسامت الشمس بعض الاماكن الندية فترتفع

بخارات كثيرة فينعقد منها سحائب ويمطر عنها امطار وتكدر بها اهوية فتتعفن بها ابدان فيرثيهم اقوام فيستغنون .. غير ان الذى يزعم انه قد يوجد سبيل الى معرفة وقت استغناء هؤلاء القوم ومقداره وجهته من غير اقتفاء السبيل الذي ذكرت مثل تفاعل او معاقبة او استخراج حساب او مناسبة بين اجسام او اعراض فهو مدع ما لا يذعن له عقل صحيح البتة »(٨) ..

و « امور العالم واحواله نوعان : ـ احدهما امور لها اسباب منها تحدث وبها توجد : كالحر عن النار وعن الشمس توجد للاجسام المجاورة والمحاذية لهما .. والنوع الاخر امور اتفاقية ليست لها اسباب معلومة كموت الانسان او حياته عند طلوع الشمس او غروبها .. فكل امر له سبب معلوم فانه معد لان يعلم ويضبط ويوقف عليه . وكل امر هو من الامور الاتفاقية فانه لا سبيل الى ان يعلم ويضبط ويوقف عليه البتة بجهة من الجهات .. ولو لم يكن في العالم امور اتفاقية ليست لها اسباب معلومة لارتفع الخوف والرجاء واذا ارتفعا لم يوجد في الامور الانسانية نظام البتة لا في الشرعيات ولا في السياسيات لانه لولا الخوف والرجاء لما اكتسب احد شيئا لفده ولما اطاع مرؤوس لرئيسه ولما احسن احد الى غيره ولما اطيع الله ولما قدم معروف »(٩) .

وخلاصة الرأي فالاسباب ثلاثة انواع : قريب معلوم ، وبعيد معلوم ، وبعيد غير معلوم .. وكل ما يحدث انما يحدث بسبب محتوم .. لكن ما يحدث بفعل اسباب بعيدة غير معلومة نتوهم انه يحصل اتفاقا ان كان مما يحدث في الطبيعة ونتوهم انه يحصل باختيارنا ان كان مما يحدث في الانسان من افعال يشعر معها انه مريد مختار ..

والفارابى واقعي نقدى من جهة تاكيده على ان « كل ما لم يكن ، فكان ، فله سبب ، ادركنا السبب ام لم ندركه لا يغير من حقيقة حتمية السببية شيئا .. « فلن تجد في عالم الكون طبعا حادثا الا عن سبب » ..

لكن الفارابي براجمتي من جهة اخذه بمعطيات الواقعية الساذجة على العلات .. فظاهر الملاحظة يفيد ان ثمة ما يحصل اتفاقا بلا اسباب ، وظاهر الاحساس يفيد ان ثمة ما يحصل باختيار .. ورغم علات ظاهر هذه الملاحظة وظاهر هذا الاحساس فالفارابي يرى انه لو لم تكن في العالم امور اتفاقية ليست لها اسباب معلومة ولو لم يكن للانسان وهم الاختيار لاصبحت الحياة مستحيلة ضمن حدود عالم معلوم اسباب كل الحوادث بحتمية لا اتفاق بموجبها لحدث من احداث الطبيعة ولا اختيار للانسان ..

لكن الفارابى يميز الارادة من الاختيار تمييزا قد يستخلص منه القارىء المسرع او القارىء الذي يأخذ من كتابات الفيلسوف فقرات كيفما اتفق فيصدر عليها احكاما منفصلة فيجمع هذه الاحكام مدعمة بنصوص متفرقة ثم يعتمد المجموع دراسة .. لكن لهذا النوع من الدراسة مخاطره فهو قد يخطىء المرمى وقد يصيب الهدف وهو في دراسة الفارابي بالذات اقرب ما يكون الى اخطاء المرمى وعدم اصابة الهدف وذلك لاسباب منها ان كتابات الفارابي متداخلة التبويب فما يذكره الفارابي في كتاب من كتبه غالبا ما لا يكون حقيقة قائمة بذاتها بقدر ما هي اما نتيجة لما ذكر في موضع آخر من مؤلفاته او تعليلا وتوثيقا له .. وبناء على هذه الحقيقة نرى ان تمييز(١٠) الفارابي (الارادة) من (الاختيار) لا ينصرف الا الى تمييز ما نتوهمه ارادة مما نتوهمه اختيارا بدلالة ما مر ذكره في بداية هذه الدراسة حول رفض الفارابي للمصادفة وللاختيار فهما عنده محض وهمين ينشآن من جهلنا بالاسباب المحتمة للنتائج .

ويفصل الفارابي القول في اللزوم والتلازم : « واللزوم منه ما يكون عرضيا ومنه ما يكون ذاتيا .. فالذاتي مثل وجود النهار مع طلوع الشمس .. والعرضي مثل مجيء عمر عند ذهاب زيد » وجلي هنا ان الفارابي يريد باللزوم الذاتي التلازم المضطرد ، ويريد باللزوم العرضي التلازم الغير مضطرد .. فهو حينئذ يميز اللزوم المضطرد من اللزوم الغير مضطرد ، ولا يرتب على اضطراد اللزوم ضرورة ، كما لا يرتب على عدم اضطراد اللزوم عدم ضرورة ، والا لكان اللزوم الذاتي المضطرد لزوما ضروريا ، ولكان اللزوم العرضي الغير مضطرد لزوما غير ضروري .. ونرى ـ مستنتجين ـ ان الفارابي لا يرى ضرورة التلازم وضرورة اللزوم الا في تلازم العلة والمعلول وحتمية لزوم ما يلزم من العلة في المعلول : اى حتمية فعل العلة وحتمية انفعال المعلول ..

ومن اللزوم « ما هو تام اللزوم ، ومنه ماهو ناقص اللزوم .. والتام هو ان يوجد الشيء بوجود شيء اخر ، وذلك الشيء الاخر يوجد ايضا بوجود الشيء الاول حتى يتكافيا في الوجود : مثل الاب والابن ، والضعف والنصف .. والناقص اللزوم هو

ان يوجد شيء آخر ، وليس اذا وجد ذلك الشيء الاخر ، وليس اذا وجد ذلك الشيء الاخر وجد الشيء الاول ، وذلك مثل الواحد والاثنين ، فانه ما وجد الاثنان الا وجد الواحد ، وليس اذا وجد الاثنان لا محالة »(١١) .

ولنا حول هذه النقطة ملاحظة ، نستوقف بها الفارابي فنعلق قائلين : انه ان كان تلازم الضعف والنصف تلازما تاما ، فيجب ان يكون تلازم الواحد والاثنين تلازما تاما ، يحكم ان الواحد نصف الاثنين، ويحكم ان الاثنين ضعف الواحد .. هذا من جهة. اما من الجهة الاخرى ، فنرى انه ان كان تلازم الاثنين والواحد تلازما ناقصا ، فيلزم من هذا ان تلازم الضعف والنصف تلازم ناقص ، بحكم ان الضعف دلالة الاثنين وبحكم ان النصف دلالة الواحد .. ومهما يكن من امر فان التلازم بين شيء وشيء ، مثل التلازم بين حدث وحدث، ومثل لزوم شيء من شيء ، او لزوم حدث من حدث ، يمثل طرحا واعيا لابعاد قضية السببية بمفهومها العام وباوسع ما صدق .. وذلك لان علاقة السببية في جوهرها علاقة تلازم ولزوم بين ما يعتقد « سبب » من جهة وما يعتقد « نتيجة » من جهة اخرى . اضف الى هذا انك تستطيع تكريم الفارابي باسداء معروف الاعتراف بالجميل : جميل ما تستطيع تسميته بقوانين اللزوم والتلازم على نحو ما يلي :

أ ـ يكون اللزوم ضروريا اذا كان التلازم مضطردا ، ومثال ذلك وجود النهار مع طلوع الشمس .

ب ـ يكون اللزوم غير ضروري اذا كان التلازم غير مضطرد ، ومثال ذلك مجيء عمر عند ذهاب زيد .

ج ـ يكون اللزوم تاما بحتمية ضرورة التلازم ومثال ذلك التلازم بين الضعف والنصف .

د ـ يكون اللزوم ناقصا بعدم ضرورة التلازم ومثال ذلك التلازم بين الواحد والاثنين ..

ويناقش الفارابي العلاقة السببية بين « الفعل » و « الانفعال » من جهة و « اللزوم » و « التلازم » من جهة اخرى .. فما حقيقة العلاقة بين « يفعل » و « ينفعل » « اذا لم يكن ان يوجد احدهما الا مع الاخر مثلا انه لا يمكننا ان نتصور يفعل الا مع ينفعل وايضا لا نتصور ينفعل الا مع يفعل .. فهل هما من باب المضاف ام لا ؟ » .. فيقرر الفارابي الراي بانه « ليس كل شيء يوجد الا مع شيء آخر فهما من باب المضاف لانا لا نجد التنفس الا مع الرئة ، ولا النهار الا مع طلوع الشمس ، ولا العرض بالجملة الا مع الجوهر ، ولا الجوهر الا مع العرض ، ولا الكلام الا مع اللسان وليس من ذلك شيء من باب المضاف لكنها داخلة في باب اللزوم »(١٢) .

و « اذا وجد شيئان متشابهان ثم ظهر ان شيئا ثالثا هو سبب لاحدهما فان الوهم يسبق ويحكم بانه ايضا سبب للاخر وذلك لا يصح في كل متشابهين اذ التشابه قد يكون لعرض من الاعراض وقد يكون بالذات »(١٣) .. وتبسيط ذلك :

أ ـ اذا تشابه (أ) و (ب) وكان (ج) سببا لاحدهما فلا يكون سببا للاخر بالضرورة ..

ب ـ اذا تشابه (أ) و (ب) بالذات وكان (ج) سببا لاحدهما فهو سبب للآخر بالضرورة ..

ج ـ اذا تشابه (أ) و (ب) لعرض وكان (ج) سببا لاحدهما فلا يكون سببا للآخر ..

و « قد يظن بالافعال الطبيعية انها ضرورية كالاحراق في النار والترطيب في الماء والتبريد في الثلج .. وليس الامر كذلك لكنها ممكنة على الاكثر لاجل ان الفعل انما يحصل باجتماع معنيين احدهما تهيؤ الفاعل للتاثير والاخر تهيؤ المنفعل للقبول فمهما لم يجتمع هذان المعنيان لم يحصل فعل ولا اقر البتة كما ان النار وان كانت محرقة فانها متى لم تجد قابلا متهيئا للاحتراق لم يحصل الاحتراق .. وكذلك الامر في سائر ما اشبهها ، وكلما كان التهيؤ في الفاعل والقابل جميعا اتم كان الفعل اكمل ولولا ما يعرض من التمنع في المنفعل لكانت الافعال والاثار الطبيعية ضرورية »(١٤) .

والفارابي لا يدحض الحتمية السببية بقوله :

« وقد يظن بالافعال الطبيعية انها ضرورية كالاحتراق في النار » كما قد يتوهم القارىء ، أو كما قد تتوهم بسبب استدراكه : « ولولا ما يعرض من التمنع في المنفعل لكانت الافعال والاثار الطبيعية ضرورية » وهو استدراك قد يستشف منه القارىء المسرع ان الفارابي من منكري حتمية السببية وحتمية القوانين الطبيعية .. انما حقيقة الامر هي ان الفارابي قد اشترط لفعل الفاعل المؤثر منفعلا قابلا لفعل الفاعل .. فالافعال والآثار الطبيعية ضرورية محتمة الوقوع كلما توفر الفاعل المؤثر والمنفعل المتأثر ومثال ذلك وقوع فعل الاحراق من المحرق بالطبع على المنفعل القابل للاحتراق بالطبع ، ومثل وقوع فعل التحريك من المحرك بالطبع على المنفعل القابل للتحرك

بالطبع .. وهذا ما يمكن تلخيصه على نحو ما يلي كقواعد الفعل والانفعال او شروط فعل الاسباب :

ا ـ شروط الفعل : فاعل مؤثر ، ومنفعل قابل للتاثير ..

ب ـ شروط الانفعال : حصول اثر فعل الفاعل في المنفعل القابل للاثر ..

ج ـ شرط فعل الفاعل : قوة تاثير الفاعل : وقوة انفعال المنفعل ..

فهناك تلازم حتمي ولزوم ضروري بين الفعل والفاعل والانفعال كلما كان فعل الفاعل موءثرا في المنفعل القابل للانفعال .. فاركان فعل السبب الفاعل ثلاثة :

ا ـ فاعل مؤثر ..

ب ـ منفعل متاثر بفعل الفاعل : موضوع قابل لفعل الفاعل .

ج ـ نتيجة : بفعل حتمية فعل الفاعل في الموضوع المنفعل .

وكل هذا في انسجام تام مع مقولة الفارابي : « كل ما لم يكن فكان فله سبب » .. وذلك لان وضع قواعد وشروط لازمة لفعل العلة الفاعلة لا ينقص تاكيد الفارابي شيئا على حتمية العلاقة السببية وان لكل ما يحدث حتما سبب ولا شيء يحدث بلا سبب ..

والعلم الطبيعي عند الفارابي علم بالاسباب الاربعة اللازمة للتغير والتبدل والصيرورة والتكوين فما من ظاهرة تحدث الا بهذه الاسباب ... فوظيفة وموضوع العلم الطبيعي ان « يعرف من كل جسم طبيعي مادته(١٥) وصورته(١٦)وفاعله(١٧) والغاية(١٨) التي لاجلها وجد ذلك الجسم(١٩) ، هذا من جهة وجود الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي .. اما من جهة اعراض الاجسام فوظيفة وموضوع العلم الطبيعي ان « يعرف ما به قوامها والاشياء الفاعلة لها والغايات التي لاجلها فعلت تلك الاعراض(٢٠) وبهذا يكون العلم الطبيعي عند الفارابي علم بعلل وجود الاجسام الطبيعية وبظواهرها معبرا عن هذا بهذه الصيغة « فهذا العلم (اي العلم الطبيعي) يعطي مبادىء الاجسام الطبيعية ومبادىء اعراضها »(٢١) ... والعلم بالمبادىء هنا يعني العلم بالاسباب .. والعلم الطبيعي عند الفارابي بادق واوسع ما صدق هو العلم بالاسباب أو علم التعليل بالعلل الاربعة اللازمة لوجود الاجسام وما يحل بها ويتصل من ظواهر ..

فالعلم الطبيعي ، حينئذ بحث في مبادىء الموجودات والاشياء التي تعرض لها بما هي اجسام .. والبحث عن المباديء يعني البحث عن العلل الخاصة بوجود الاجسام وبما يعرض لها من ظواهر التغير والتبدل والصيرورة والنمو والزيادة والنقصان والكون والفساد ..

اما العلم الالهي فهو بحث في مبادىءالموجودات والاشياء التي تعرض لها بما هي موجودات وبحث في مبادىء البراهين في العلوم النظرية الجزئية حتى يرقى البحث الى الموجودات التي ليست اجساما ولا في جسم « فيفحص فيه عنها اولا وهل هي موجودة ام لا ؟ ويبرهن انها موجودة ، ثم يفحص عنها هل هي كثيرة ام لا ؟ ويبرهن انها موجودة ، ثم يفحص عنها هل هي كثيرة ام لا ؟ فيبين انها كثيرة ، ثم يفحص عنها هل هي متناهية ام لا ؟ فيبرهن انها متناهية ، ثم يفحص هل مراتبها في الكمال واحدة ام مراتبها متفاضلة ، فيبرهن انها متفاضلة في الكمال ... ثم يبرهن انها على كثرتها ترتقي من عند انقصها الى الاكمل فالاكمل الى ان تنتهي فيآخر ذلك الى كل ما لا يمكن ان يكون شيء هو اكمل منه ولا يمكن ان يكون شيء هو اصلا في مرتبه وجوده ولا نظير له ولا حد ، والى اول لا يمكن ان يكون قبله اول ، والى وجود لا يمكن ان يكون استفاد وجوده عن شيء اصلا .. وان ذلك الواحد هو الاول والمتقدم على الاطلاق وحده »(٢٢) .

فغاية العلم الالهي حينئذ التدرج تصاعدا من الموجودات المتكثرة المتناهية المتفاضلة بالكمال فيرقى الى الواحد اللامتناهي الاول الكامل الذى ليس لوجوده سبب من غير فهو واجب الوجود الذى لم يستفد وجوده من وجود سابق ..

فالغاية القصوى للعلم الالهي هي التصاعد بالمعرفة الى ما لا يمكن ان يكون له سبب « ثم يعرف كيف حدثت الموجودات عنه وكيف استفادت عنه الوجود ، ثم يفحص عن مراتب الموجودات وكيف حصلت لها تلك المراتب وباي شيء يستاهل كل واحد منها ان يكون في المرتبة التي هو فيها .. ويبين كيف ارتباط بعضها ببعض وانتظامه وبأي شيء يكون ارتباطها وانتظامها ثم يمعن في احصاء باقي افعاله عز وجل في الموجودات الى ان يستوفيها كلها »(٢٣) .

فالعلم الالهي عند الفارابي ، حينئذ ، مثل العلم الطبيعي عنده ، بحث في السببية والتعليل ، وتبيان كيفية ارتباط الموجودات وظواهرها العارضة على نحو ما نستصوب من تلخيص :

يتوخى العلم الطبيعي التعليل بالاسباب وموضوعه الموجودات بما هي اجسام ..

يتوخى العلم الالهي الارتقاء الى ما لا يمكن ان يكون له من غيره سبب فهو الواحد اللامتناهي وهو واجب الوجود بنفسه الذي لا يمكن ان يكون قد استفاد الوجود من غيره فليس لوجوده من غيره سبب ..

ثم يتوخى العلم الالهي بعد بلوغ هذه الغاية رد كل الموجودات وما يعرض لها الى الواحد الاول في تسلسل يبين انتظامها وارتباطها حتى تنتظم في كل مبرر ومفسر بالعلة الاولى التي هي الاول الواجب الوجود .

فالعلم الالهي عند الفارابي جوهريا مثل العلم الطبيعي عنده مبحث في العلل والتعليل وتفسير وجود ما يوجد وتبرير ما يعرض لهذه الموجودات باسباب تفسر وتبرر وجود وظواهر الموجودات بما هي موجودات ضمن حدود العلم الالهي .

وبهذا يرسي الفارابي قواعد الحكمة منهجيا فهي في منهجه « انها تعلم الاسباب القصوى التي لكل موجود »(٢٤) وانها « علم الاسباب البعيدة التي بها وجود سائر الموجودات ووجود الاسباب القريبة للاشياء ذوات الاسباب ، وذلك ان نتيقن بوجودها ونعلم ما هي ، وكيف هي ، وانها وان كانت كثيرة ، فانها ترتقي على ترتيب الى وجود واحد هو السبب في وجود تلك الاسباب البعيدة وما دونها من الاسباب القريبة ، وان ذلك الواحد هو الاول »(٢٥) .. فالمسالة الطبيعية حينئذ مرتبطة بالمسالة الميتافيزيائية وليس العلم الطبيعي عند الفارابي غير مرحلة منهجية نحو العلم الالهي فهما نسغ ولب وجوهر الحكمة التي هي عنده التفسير والتبرير بالاسباب والعليل : فالفلسفة حينئذ تعليل بالاسباب وانها تكون علما طبيعيا حين يكون موضوعها الموجود بما هو جسم وتكون علم الهيا حين يكون موضوعها الموجود بما هو موجود ..

بهذا نستطيع استخلاص تعريف فارابي للفلسفة على نحو ما يلي :

الفلسفة هي الحكمة .. او حب الحكمة

الحكمة تفسير وتبرير بالاسباب

فالفلسفة عند الفارابي حينئذ تفسير وتبرير بالاسباب ..

او انها ـ دعنا نتوخى الدقة والايجاز والمعاصرة بالتعبير ـ مبحث التعليل بالاسباب .. و « كل ما لم يكن فكان فله سبب » حتى ينتهي المبحث بسلسلة الممكنات الى (واجب الوجود) الذي هو سبب الاسباب الذي تنتهي اليه حتمية تنسيق الحوادث (طبيعية) و (اختيارية) .

وتدخل السعادة بما هي هدف اخلاقي اعلى في صلب الحكمة بما الحكمة مبحث يختص بالبحث عن الاسباب القصوى وبما ان السعادة غاية قصوى .. « والغاية » في راي الفارابي « احد الاسباب ، فالحكمة هي اذا التي توقف على الشيء الذي هو السعادة في الحقيقة ، والتعقل هو الذي يوقف على ما ينبغي ان يفعل حتى تحصل السعادة . فهذا اذا هما الموجودان في تكميل الانسان حتى تكون الحكمة الغاية القصوى ،والتعقل يعطي ما تنال به تلك الغاية »(٢٦) .

فالاخلاق في الجوهر المنهجي حينئذ بحث عن اسباب بلوغ الغاية القصوى التي هي في راي الفارابي احد الاسباب .. او انها من الجهة الاخرى علة غائية لفعل التعقل الذي يفعل للوقوف على اسباب نيل السعادة التي هي الغاية القصوى للحكمة ..

بهذا نستطيع الاطمئنان الى ان العلم الطبيعي والعلم الالهي وعلم الاخلاق تشكل وحدة منهجية رابطها ان الفلسفة مبحث في التعليل والتبرير والتفسير بصرف النظر عن الموضوع الذى قد يكون الموجود بما هو جسم وما يعرض عنه وله فيكون البحث في العلم الطبيعي ، او قد يكون الموضوع الموجود بما هو موجود تصاعدا نحو الوجود بما هو وجود تصاعدا نحو الاول واجب الوجود فيكون البحث في العلم الالهي ، او قد يكون الغاية القصوى فتكون المسالة اخلاقية ويكون البحث في علم الاخلاق .. والرابط المنهجي الضابط لوحدة هذه الانماط الثلاثة من المباحث هو التعليل والتفسير والتبرير بالعلل والاسباب القريبة والبعيدة كمبدا منهجي اول في بناء الفلسفة الفارابية ..

واول التكوين عند الفارابي لزوم بالضرورة والاضطرار . وهذا يتضمن بدلالة النص الصريحة حتمية فعل السبب الاول الذى هو واجب الوجود فمتى « وجد للاول الوجود الذى هو له لزم ضرورة ان يوجد عنه سائر الموجودات التي وجودها لا بارادة الانسان واختياره على ما هي عليه في الوجود الذي بعضه مشاهد بالحس وبعضه معلوم بالبرهان .. ولا يكون وجود ما يوجد عنه سببا له بوجه من الوجوه ، ولا على انه غاية لوجود الاول .. فالاول ليس وجوده لاجل

غيره ، ولا يوجد بغيره حتى يكون الفرض من وجوده ان يوجد سائر الاشياء الاشياء فيكون لوجود سبب خارج منه فلا يكون اولا .. فهذه الاشياء كلها محال ان تكون في الاول لانه يسقط اوليته وتقدمه ويجعل غيره اقدم منه وسببا لوجوده . بل وجوده لاجل ذاته ويلحق جوهره ووجوده ويتبعه ان يوجد عنه غيره(٢٧) .. فحتمية فعل السبب الاول وضرورة صدور الموجودات عنه شرط من شروط اوليته التي تستلزم فيض الموجودات عنه بحكم الضرورة وبلا علم منه وبلا ارادة او اختيار او غاية ..

فحتمية فعل السبب الاول وبداية التكوين حتمية مطلقة غير محدودة بما قد يضع حدا لفعل السبب الاول ..

وقصارى القول فواجب الوجود والسبب الاول وبداية التكوين امور متلازمة بحكم حتمية فعل السبب الاول وضرورة صدور الموجودات عنه ..

فهناك في راي الفارابي تلازم بين ضرورة الحدوث وضرورة وجود واجب الوجود وحتمية فعله كسبب ..

فالسبب الاول ما كان له الا ان يفعل ..

والموجودات ما كان لها الا ان تصدر عنه ..

فوجود العالم حينئذ وجود حتمي ... هذا من جهة العالم كلا .. اما محتوياته فموجودات خاضعة لفعل العلل فعلا حتميا لا مجال معه للمصادفة او الاتفاق لا في الامور الطبيعية ولا في الامور الاختيارية ولا في المسائل الالهية التي يقع تاثير فعل الاسباب على الموجودات بما هي موجودات بتسلسل حتمي منسق التصاعد حتى واجب الوجود بنفسه ثم تصير الموجودات معللة مفسرة مبررة بحتمية فعل الاسباب الصادرة نزولا من سبب الاسباب واجب الوجود نزولا حتى الاسطقسات ..

ويحدث اول ما يحدث ، في عالم التغير والتبدل والكون والفساد ، الذى هو عالم ما تحت فلك القمر ، الاسطقسات .. والاسطقسات عند الفارابي هي « النار والهواء والماء والارض(٢٨) ، ثم ما جانسها وقارنها من الاجسام مثل البخارات واصنافها مثل الغيوم والرياح وسائر ما يحدث في الجو وايضا ما جانسها حول الارض وتحتها وفي الماء والنار ويحدث في اسطقسات وفي كل واحد من سائر تلك قوى تتحرك بها من تلقاء انفسها الى اشياء شانها ان توجد لها او بها بغير محرك من خارج »(٢٩) ..

فالعلة المحركة في عالم الاسطقسات حركة ذاتية ماثلة في « قوى يفعل بعضها في بعض وقوى يقبل بعضها فعل بعض »(٣٠) بالفة طبيعية تلقائية « ثم تفعل فيها الاجسام السماوية ويفعل بعضها في بعض فيحدث من اجتماع الافعال من هذه الجهات اصناف من الاختلاطات والامتزاجات كثيرة والمقادير كثيرة مختلفة بغير تضاد ومختلفة بالتضاد ... فيلزم عنها وجود سائر الاجسام فتختلط اولا الاسطقسات بعضها مع بعض فيحدث من ذلك اجسام كثيرة متضادة ثم تختلط هذه المتضادة بعضها مع بعض فقط ، وبعضها مع بعض ومع الاسطقسات فيكون ذلك اختلاطا ثانيا بعد الاول فيحدث من ذلك ايضا اجسام كثيرة متضادة الصور »(٣١) .

وجلي من هذا النص ان الفارابي يرى ان العلة الفاعلة في الاسطقسات علة ذاتية ليس من خارج الاسطقسات انما هي قوى من طبع الاسطقس وان الاجسام بعد ان يتحقق وجودها على نحو ما يصف الفارابي بدقة ووضوح تتكثر وتختلف متضادة بفعل ما تاخذ من صور اى بالعلة الصورية .. « ويحدث في كل واحد من احد هذه (الاجسام) ايضا قوى يفعل بعضها في بعض وقوى تقبل بها فعل غيره من (الاجسام) فيها وقوى تتحرك من تلقاء نفسها بغير محرك من خارج ثم تفعل فيها ايضا الاجرام السماوية ويفعل بعضها في بعض وتفعل فيها الاسطقسات وتفعل هي في الاسطقسات ايضا فيحدث من اجتماع هذه الافعال بجهات مختلفة اختلاطات اخر كثيرة تبعد بها عن الاسطقسات والمادة الاولى بعدا كثيرا .. ولا تزال [الاخلاط] تختلط اختلاطا بعد اختلاط قبله فيكون الاختلاط الثاني ابدا اكثر تركيبا مما قبله الى ان تحدث اجسام لا يمكن ان تختلط فيحدث من اختلاطها جسم اخر ابعد عن الاسطقسات فيقف الاختلاط »(٣٢) .. فبعض الاجسام يحدث عن الاختلاط الاول ، وبعضها عن الاختلاط الثاني ، وبعضها عن الاختلاط الثالث ، وبعضها عن الاختلاط الاخر .. وتحدث هذه الاختلاطات بقوة فعل الحركة الذاتية الطبيعية التي هي من طبع الاطقس .. فاسباب الاختلاط وتكوين الاجسام اسباب ذاتية من طبع الاسطقس .. اما اختلاف الاجسام فيكون بسبب العلة الصورية .. اى بسبب ما تاخذ من صور حسب حصول الاختلاط .. فالاسطقسات حينئذ فاعلة

بحتمية القوى الذاتية المحركة وان هـذا القوى الاسطقسية تعنى ديناميكية الاسطقس الفاعلة كسبب ذاتي للتحريك غير منفك عن الاسطقس.. فهناك ، اذن تلازم ذاتي حتمي يوحد الاسطقس والحركة والفاعلية والسببية في وحدة ما تستطيع تسميته (الاسطقس المحرك الفاعل المسبب) .

فالاسطقس يتضمن بطبعه سبب تحريك نفسه .. وفي هذا استباق نظري للالفة الكيميائية بين العناصر ، وللذاتية السببية في التفاعلات الكيميائية ، فحركة العناصر في التفاعلات الكيميائية لا تكون بسبب من خارج العناصر انما العناصر ، في الكيمياء الحديثة ،مثل الاسطقسات عند الفارابي ، تتضمن بطبعها سبب تحريك نفسها ذاتيا

اما المعادن ، او المعدنيات كما يسميها الفارابي فتحدث ، « باختلاط اقرب الى الاسطقسات واقل تركيبا ويكون بعد عن الاسطقسات برتب اقل . ويحدث النباتات باختلاط اكثر منها تركيبا وابعد من الاسطقسات برتب اكثر . والحيوان غير الناطق يحدث باختلاط اكثر تركيبا من النباتات . والانسان وحده هو الذى يحدث عن الاختلاط الاخير .. ويحدث في كل واحد من هذه الانواع قوى يتحرك بها من تلقاء نفسه وقوى يفعل بها في غيره وقوى يقبل بها فعل غيره فيه ..

ونستطيع رد هذه القوى في حالتي فعلها وانفعالها . الى محتواها السببي على نحو ما يلي:ـ

أ ـ اذا كانت القوى المحركة داخلية من ذاتية الموجود تلقائيا فهي حينئذ العلل الفاعلة فيالموجود نفسه اسطقسا كان او جسما او معدنا او نباتا او حيوانا او انسانا وهي فاعلة في الموجود ذاته بفعل طبيعة قواه ولا تتعاده الى غيره .. ونستطيع تسمية هذه القوى اصطلاحا ـ قيد قبول او رفض القارىء ـ باسم (العلة الفاعلة الغير متعدية) بمعنى انها ذاتية لا يتعدى تاثيرها الى موجود آخر

ب ـ اذا كانت القوى مما يفعل بها الموجود في غير فهي حينئذ (العلل الفاعلة المتعدية) بمعنى ان تاثيرها يتعدى الى موجود آخر فيكون سببا فاعلا لتحريك هذا الموجود نحو نتيجة يصير بها المتحرك معلولا ..

ج ـ اذا كانت القوى مما يقبل بها الموجود فعل غيره فيه فهي حينئذ (العلل المادية) و (العلل الصورية) بمعنى قبول المادة لفعلالسبب الفاعل وللصورة التي يكتسب بها الموجود هوية تميزه من الموجودات الاخرى ..

والقوى الفاعلة في غيرها ثلاث مراتب تفعل بثلاث درجات هي(٣٤) : ـ

أ ـ منها ما يفعل في الموضوع على الاكثر ..

ب ـ ومنها ما يفعل في الموضوع على الاقل ..

ج ـ ومنها ما يفعل في الموضوع على التساوي ..

اما القوى القابلة لفعل غيرها فيها فهي ثلاث مراتب تنفعل بثلاث درجات هي(٣٥) :ـ

أ ـ منها ما يقبل الفعل على الاكثر ..

ب ـ ومنها ما يقبل الفعل على الاقل ..

ج ـ ومنها ما يقبل الفعل على التساوي ..

ويميز الفارابي قوى يكتسب بها الجسم الاستعداد للفعل من قوى يكتسب بها الجسم الاستعداد لقبول الفعل .. ولهذا التمييز دلالة سببية فالقوى التي تفيد الاستعداد للفعل تدل على العلل الفاعلة كاسباب محركة ومؤثرة والقوى التي تفيد الاستعداد لقبول الفعل تدل على العلل المادية والعلل الصورية .. ويميز الفارابي قوى يكون بها الجسم فاعلا ومنفعلا .. ومثال القوى التي يكون بها للجسم الاستعداد للفعل الحرارة والبرودة ، ومثال القوى التي يكون بها للجسم الاستعداد لقبول الفعل الرطوبة ، واليبوسة ، ومثال القوى التييكون بها للجسم الاستعداد للفعلوقبوله الذوق والشم واللين والخشونة واللزوجة .. وليس احسن من الاستشهاد بنص لتوطيد اسس هذا الاستنتاج ، فالاجسام « الكائنة في الاركان الاربعة فيها قوى تعطيها الاستعداد للفعل ، وهي الحرارة والبرودة ، وقوى تعطيها الاستعداد لقبول الفعل وهي الرطوبة واليبوسة . ومنها قوى اخرى فاعلة ومنفعلة كالذوق الفاعل في اللسان والفم ، والشم الفاعل في آلة الشم ، وكالصلابة واللين والخشونة واللزوجة(٣٦) » والاشياء الكائنة الفاسدة التي تظهر انما تظهر من الامزجة التي تظهر فيها على النسب المختلفة التي تعطيها الاستعداد لقبول الخلق المختلفة والصور المختلفة التي بها قوامها(٣٧) .. فالعلة المادية مثل العلة الصورية تحصل للجسم بفعل نسبة امزجة تكسبهاستعدادا للانفعال بفعل ما ولقبول صورة ما ..

« ويجب ان يحصل من الاركان الامزجة المختلفة على النسب التي بينها المستعدة لقبول النفس النباتية والحيوانية والناطقة من جهة الجوهر الذى هو سبب لامر اكوان هذا

العالم والافلاك التي حركاتها مستديرة على شيء ثابت غير متحرك ومن تحركها ومماسة بعضها لبعض على الترتيب يحصل الاركان الاربعة وكل واحد من المعقول عالم بنظام الخير الذى يجب ان يظهر منه فبتلك الحال يصير سببا لوجود ذلك الخير الذي يجب ان يظهر منه . ولاجرام السماوات معلومات كلية ومعلومات جزئية ، وهو قابل لنوع من انواع الانتقال من حال الى حال الى حال على سبيل التخيل ، ويحصل التخيل بسبب ذلك التخيل الجسماني .

وذلك السبب هو سبب الحركة فيحصل من جزيئات تخيلاتها المتصلة الحركات الجسمانية ثم تلك التغيرات تصير سببا لتغير الاركان الاربعة وما يظهر في عالم الكون والفساد من التغير .. فالفارابي يربط الاسباب الفاعلة في عالم ما تحت فلك القمر بأسباب عالم ما فوق فلك القمر على نحو ما يلي :ـ

أ ـ حصول الامزجة الاسطقسية بنسب تكتسب بها الاجسام قوة قبول الانفعال بفعل الفاعل ، وقوة الانطباع بالصورة .

ب ـ فيكون هذا الاكتساب لهذه القوة سببا لامر الفاعل .. اى انها تكون سببا من جهة حضور العلة المادية والعلة الصورية بمعنى حصول قوة الانطباع بصورة ما ..

ج ـ فيكون هذا السبب سببا لامر اكوان هذا العالم والافلاك ..

وهذا جدل صاعد في التعليل وربط الاسباب ، يعكسه الفارابي نازلا فيصير ترتيب الفقرات («ج» «ب» «أ») بدل («أ» «ب» «ج») بدلالة الشق الثاني من النص المستشهد به اعلاه ..

« وللاجسام السماوية كلها ايضا طبيعة مشتركة . وهي التي بها صارت تتحرك كلها بحركة الجسم الاول(٣٩) » « واشتراك الاجرام السماوية في معنى واحد وهو الحركة الدورية الصادرة عنها يصير سبب اشتراك المواد الاربع في مادة واحدة واختلاف حركاتها يصير سبب اختلاف الصور الاربع وتغيرها من حال الى حال يصير سبب تغير المواد الاربع وكون ما يتكون منها وفساد ما يفسد منها . والاجرام السماوية وان شاركت المواد الاربع في تركيبها عن مادة وصورة فان مادة الافلاك والاجرام مخالفة لمادة الاركان الاربعة والكائنات كما ان صورة تلك مخالفة لصور هذه مع اشتراك الجميع في الجسمية لان الابعاد والكائنات كما ان صورة تلك مخالفة لصور هذه مع اشتراك الجميع في الجسمية لان الابعاد الثلاثة فيها مفروضة ولان ذلك كذلك لا يجوز وجود الهيولي بالفعل خالية عن الصورة ولا وجود الصورة الطبيعية مجردة عن الهيولي محتاجة الى الصورة لتصير بها موجودة بالفعل ، ولا يجوز ان يكون احدهما سبب وجود الاخر بل هاهنا سبب يوجدهما معا »(٤٠) .. وهذا ما نستطيع تبسيطه برده الى محتواه السببي على نحو ما يلي :ـ

أ ـ تشترك الاجرام السماوية بالحركة الدائرية وتختلف حركاتها بغير اعتبار التجانس بالحركة الدائرية ..

ب ـ يكون اشتراك الاجرام السماوية بالحركة سببا لاشتراك المواد الاربع في مادة واحدة ..

ج ـ يكون اختلاف الاجرام بالحركة سببا لاختلاف الصور الاربع ..

د ـ يكون اختلاف الصور سببا للتغير والكون والفساد والصيرورة ..

هـ ـ لا يجوز ان تكون الصورة سببا لوجود الهيولي ..

و ـ لا يجوز ان تكون الهيولي سببا لوجود الصورة ..

فما ، اذن ، سبب وجود المادة وسبب وجود الصورة ؟؟.. ان المادة الاولى في نظر الفارابي واحدة مشتركة لكل ما تحت فلك القمر وان سبب وجود هذه المادة المشتركة يرجع الى طبيعة الاجرام السماوية المشتركة .. فالطبيعة المشتركة للاجرام السماوية المماثلة في صفة الحركة الدائرية تكون السبب في وجود المادة الاولى للاسطقسات وعالم الاركان والامزجة في عالم التغير والتبدل والصيرورة والكون والفساد .

لكن الاجرام السماوية تختلف بالجوهر .. وان اختلاف جواهرها يكون سبب الكثرة واختلاف جواهر الاجسام الموجودة في عالم ما تحت هذه الاجرام .

وتحصل الصور المتضادة بسبب تضاد نسب واضافات الجواهر المختلفة للاجرام السماوية . ويحصل تبدل وتعاقب الصور المتضادة على المادة الاولى بسبب تبدل متضادات النسب وتعاقبها على جواهر الاجرام السماوية .

ويحصل الاختلاط والامتزاج في الاشياء فى ذات الصور المتضادة بسبب تضاد نسب وتعاند اضافات في جملة اجسام وقت واحد ..

وجلي ان الفارابي قد رد بهذا كل موجودات عالم الكون والفساد الى اصل تكويني مشترك هو المادة الاولى المشتركة ..

لكن هذه المادة الاولى المشتركة لم تكن علة وجود ذاتها ولم تكن علة لوجود الصور ولا الصور علة لوجودها .. انما المادة الاولى والصور الاولى معلولة بطبيعة الاجرام السماوية على نحو ما ذكرنا اعلاه من التبسيط .. ولا احسن ، لتوطيد اسس استنتاجنا ، من اعتماد هذا النص للفارابي « ... فيلزم عن الطبيعة المشتركة للاجسام السماوية(٤١) التي لها وجود المادة الاولى المشتركة لكل ما تحتها .. وعن اختلاف جواهرها وجود اجسام كثيرة مختلفة الجواهر .. وعن تضاد نسبها واضافاتها وجود الصورة المتضادة .. وعن تبدل متضادات النسب عليها وتعاقبها تبدل الصور المتضادة على المادة الاولى وتعاقبها .. وعن حصول نسب متضادة على المادة الاولى وتعاقبها .. وعن حصول نسب متضادة واضافات متعاندة الى ذات واحدة في وقت واحد من جماعة اجسام فيها اختلاط في الاشياء ذات الصور المتضادة وامتزاجاتها(٤٢) .

والسببية حتم ، فهي عند الفارابي رابط وضابط كل ما كان وكل ما هو كائن وكل ما سيكون في عالم الكون والفساد ..والشيء لايمكن ان يكون علة وجود ذاته .. « ان كل شيء في عالم الكون والفساد مما لم يكن فكان قبل الكون ممكن الوجود اذ لو كان ممتنع الوجود لما وجد ولو كان واجب الوجود لكان لم يزل ولا يزال موجودا ، وممكن الوجود يحتاج الى علة تخرجه من العدم الى الوجود .. فكل ماله وجود لا عن ذاته فهو ممكن الوجود .. وكل ممكن الوجود فوجوده من غيره .. ولا يجوز ان يكون الشيء علة لذاته لان العلة تتقدم على المعلول بالذات ، ولا يكون للشيء وجود ان احدهما متقدم وعلة والاخر متأخر ومعلول حتى يكون الشيء علة لنفسه وبهذا يعلم انه لا يجوز ان تكون ماهية الشيء سببا لوجوده العارض للماهية لان وجود العلة سبب في وجود المعلول .. وليس للماهية وجودان احدهما مفيد والاخر مستفيد، ولا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما علة للاخر لان هذا يؤدي الى وجود الشيء متقدما على وجوده .. وذلك باطل . ولا ان تكون علل الى ما لا نهاية لها ، لان لكل منها خاصة الوسط فتكون معلولة باعتبار وعلة باعتبار .. وكل ماله خاصية الوسط فله بالضرورة طرف . والطرف نهاية ، فيكون استناد الممكنات الى وجود واجب الوجود بريئا عن العلل المادية والصورية والغائية والفاعلية(٤٣) .. فضرورة وجود وجود واجب الوجود حينئذ من جوهر وصلب السببية عند الفارابي فوجود وجوب هذا الواجب الوجود محتم بضرورة انتهاء الاسباب الى سبب اولى وبضرورة انتهاء سلسلة الممكن الى واجب وجود .. هذا من جهة . اما من الجهة الاخرى فلنا ان نسأل : هل ان ضرورة وجود واجب الوجود لازمة من ضرورة الانتهاء الى سبب اول تنتهي عنده جميع الممكنات ، ام ان ضرورة وجود السبب الاول الذى تنتهي عنده جميع الممكنات لازمة من ضرورة وجود واجب الوجود ؟؟..

وهذا سؤال يضع الفارابي على مفترق طرق الفلسفة من اللاهوت على نحو مايلي :

ان كان وجود واجب الوجود لازم من ضرورة الانتهاء بسلسلة الاسباب والممكنات الى السبب الاول واجب الوجود ، فالفارابى حينئذ قد وصل الى اثبات وجود واجب الوجود كضرورة تحتمها مستلزمات البحث في اسناد وتسلسل العلل .. وهو بهذا فيلسوف .

اما ان كانت ضرورة الانتهاء بسلسلة العلل الى السبب الاول ضرورة تحتمها مستلزمات الايمان بواجب الوجود ، فالفارابي حينئذ قد بحث في الاسباب والعلل لاهوتيا .. وهو بهذا لاهوتي ..

لكن الفارابي يقرر صحة تصديق وجود واجب الوجود كضرورة تحتمها مستلزمات وجوب الانتهاء بسلسلة العلل الى واجب الوجود ..

فالفارابي حينئذ في مبحث السببية فيلسوف لم يتبع مناهج وطرائق اللاهوتيين الذين هم المتكلمون .. فالممكنات في نظر الفارابي « واجب فيها ان تنتهي الى موجود لا سبب له والا كان يلزم اذا وضع طرفان وواسطة وكان موضع الطرف الاخير معلولا والاول علة ان يكون الاول ايضا حكمه حكم الواسطة المحتاجة الى طرف ليس حكمه حكم الواسطة فيما كان يصح وجود ما حكمه حكم الواسطة سواء كانت عدة الوسائط متناهية او غير متناهية . فوجب ان يكون في الموجودات موجود لا سبب له وذلك بعد ان توضع

العلل والمعلولات موجودة معا ، اذ المعلول لا يصح ان يوجد من دون علة ، واذا حصل وجوده فانه ان استغنى بعد وجوده عن العلة صار واجب الوجود بذاته بعد ان كان ممكنا ومحتاجا الى العلة والحدوث لا يفيد وجود المعلول الواجب لذاته »(٤٤) .. « والامور الممكنة الوجود لا تتسلل في العلية والمعلولية الى ما لا نهاية له ولا ان يكون دور بل تنتهي الى امر واجب الوجود بذاته .. وانه علة لوجود الكل على معنى انه يعطى الكل وجودا دائما ويمنع العدم مطلقا لا ان يعطي الكل وجودا جديدا بعد تسلط العدم عليه الا العدم الذي يستحقه الكل بذاته فيكون علة على انه مبدع والابداع هو ادامته تأييس ما هو بذاته ليس ادامة لا تتعلق بعلة غير ذات المبدع وانه ليس في ذاته ما يضاد صدور الكل عنه فهو بهذا المعنى مريد لوجود الكل في انه لا يجوز ان يتجدد له ارادة(٤٥) .. فالحتمية السببية ، حينئذ ، وحتمية الوجود ، حتمية واحدة في فلسفة الفارابي ما دام التلازم لازما بالضرورة بين السبب الاول وواجب الوجود من جهة وبين فعل السبب الاول وفعل واجب الوجود من جهة اخرى فهما واحد والسبب الاول اسم من الاسماء الدالة على ضرورة واجب الوجود كسبب اول ..

اضف الى هذا ان فعل السبب الاول لا يعني غير ادامة الوجود ومنع العدم ، وان الابداع كلمة لا تعني عند الفارابي غير اصطلاح للدلالة على ادامة الوجود ..

« وان العالم محدث لا على انه كان قبل العالم زمان لم يخلق الله فيه العالم ثم بعد انقضاء ذلك الزمان خلق العالم بل على ان العالم وجوده بعد وجود الله بالذات ..»(٤٦) .

وهو علة لوجود جميع الاشياء بمعنى انه يعطيها الوجود الابدي ويدفع عنها العدم مطلقا لا بمعنى انه يعطيها وجودا مجردا بعد كونها معدومة .. والابداع هو حفظ ادامة الشيء الذى ليس وجوده لذاته ادامة لا تتصل بشيء من العلل غير ذات المبدع(٤٧) ويؤكد الفارابي على ضرورة ديمومة فعل السبب الاول في حفظ ادامة الوجود منذ الازل حتى الابد بلا انفكاك بادلة(٤٨) تزيد توثيق استنتاجاتنا الموطدة لاسس تلازم الحتمية السببية وحتمية الوجود تلازما ضروريا عند الفارابي فلا انفكاك بين ادامة السبب الاول لوجود الموجودات ودوام فعله في نفي العدم عن الوجود .. فحتمية فعل الاسباب حتمية دوام وجود الموجودات ديمومة ترتبط بلا انفكاك بديمومة السبب الاول واجب الوجود ..

★★★

اشارات التوثيق :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ : « عيون المسائل » ، ص ٧٨ ..

٧ ، ٨ : « فيما يصح ولا يصح من احكام النجوم » ، ص ١١٠ ..

٩ : « فيما يصح ولا يصح من احكام النجوم » ، ص ١٠٦ ..

١٠ : يميز الفارابي : « في الجواب على اسئلة سئل عنها » ص ٩٨ ..

(الاختيار) من (الارادة) بالصيغة التالية : « الاختيار ان الانسان قد يتقدم فيختار الاشياء الممكنة ويقع ايضا ارادته على اشياء غير ممكنة مثل الانسان يهوى ان لا يموت .. والارادة اعم من الاختيار ، فان كل اختيار ارادة وليس كل ارادة اختيار »

١١ : « رسالة للمعلم الثاني في مسائل سئل عنها » ، ص ٩٠..

١٢ : « رسالة للمعلم الثاني في مسائل سئل عنها » ، ص ٩٠ – ٩١ ..

١٣ : « فيما يصح ولا يصح في احكام النجوم » ص ١٠١ ..

١٤ : « فيما يصح ولا يصح في احكام النجوم » ص ١٠٧ – ١٠٨ ..

١٥ : اى العلة المادية : وهي ما منها يكون الشيء ..

١٦ : اى العلة الصورية : وهي ما على هيئتها يكون الشيء..

١٧ : اى العلة الفاعلة : وهي ما بها يكون الشيء ..

١٨ : اى العلة الغائية : وهي ما لاجلها يكون الشيء ..

١٩ ، ٢٠ ، ٢١ : « احصاء العلوم » ، ص ٩٥ .. وجلي هنا ان الفارابي ياخذ بالصيغة الارسطية للعلل ..

٢٢ : « احصاء العلوم » ، ٩٩–١٠٠ ..

٢٣ : « احصاء العلوم » ، ص ١٠٠–١٠١ ..

٢٤ : « الفصول المدني » ، ص ١٣٢ ..

٢٥ : « الفصول المدني » ، ص ١٢٦ ..

٢٦ : « الفصول المدني » ، ص ١٢٤ ..

٢٧ : « اراء اهل المدينة الفاضلة » ، ص ٣٨–٣٩ .. انظر ص ٢٤ نفس المصدر ..

وانظر « عيون المسائل » ، ص ٥٨ .. و « فصوص الحكم » ص ٨١ ..

٢٨ : « آراء أهل المدينة الفاضلة » ، ص ٤٦ ..

٢٩ : ٣٠ ، ٣١ : « آراء اهل المدينة الفاضلة » ، ص ٦٠ ..

٣٢ : « اراء اهل المدينة الفاضلة » ، ص ٦٠–٦١

٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ : « آراء اهل المدينة الفاضلة » ، ص ٦١ ..

٣٦ : « عيون المسائل » ص ٦٢ ..

٣٧ : « عيون المسائل » ص ٦٣ ..

٣٨ : « عيون المسائل » ، ص ٥٩ ..

٣٩ : « آراء اهل المدينة الفاضلة » ، ص ٥٨ .. وانظر « عيون المسائل » ص ٦٠ ..

٤٠ : « عيون المسائل » ، ص ٦٠ .. وانظر « آراء اهل المدينة الفاضلة » ، ص ٥٨ ..

٤١ : وردت في بعض طبعات « آراء أهل المدينة الفاضلة » هكذا: (للاجسام الطبيعية) ومن هذه الطبعات تحقيق البير نصري نادر التي اعتمدناها لاقتطاف هذا النص .. لكن الصواب هو (للاجسام السماوية) بدلالة ارتباط علاقات الموضوع فلا يمكن ان تصح (للاجسام الطبيعية) مع ما يليها من قول الفارابي في النص .. « التي لها وجود المادة الاولى المشتركة لكل ما تحتها » الذي يعني لكل ما تحت فلك القمر ، او لكل ما تحت الاجرام السماوية بحكم انتماء هذه الاجرام الى عالم ما فوق فلك القمر ..

٤٢ : « آراء اهل المدينة الفاضلة » ، ص ٥٩ ..

٤٣ : « رسالة زينون الكبير » ، ص ٣ ـ ٥ ..

٤٤ : « رسالة في اثبات المفارقات » ، ص ٣ ..

٤٥ : « تجريد الدعاوى القلبية » ، ص ٣ ـ ٤ ..

٤٦ : « تجريد الدعاوى القلبية » ، ص ٧..

٤٧ : « عيون المسائل » ، ص ٥٨ ..

٤٨ : راجع « الفصول المدني » ، ص ١٥٦ ..

● ● ●

مصادر التوثيق :

الفارابي :ـ

* « آراء اهل المدينة الفاضلة » ، تحقيق البير نصري نادر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٩ ..
* « الفصول المدني » تحقيق دنلوب ، كيمبرج ، ١٩٦١ ..
* « احصاء العلوم » تحقيق عثمان امين ، مطبعة الاعتماد القاهرة ، ١٩٤٨ ..
* (« عيون المسائل » و « رسالة للمعلم الثاني في مسائل سئل عنها » و « فيما يصح ولا يصح من احكام النجوم » و « فصوص الحكم ») في مجموعة الثمرة المرضية ، تحقيق ديتريصي ، ليدن ، ١٨٩٠ ..
* « تجريد الدعاوى القلبية » ، حيدر آباد ، ١٣٤٩ ..
* « رسالة في اثبات المفارقات » ، حيدر آباد ، ١٣٤٥ ..
* « رسالة زينون الكبير » ، حيدر آباد ، ١٣٤٩ ..

● ● ●